مجلة دراسات بيت المقدس، 2019، 19(1): 99–112
DOI: 10.31456/beytulmakdis.481650

استغلال الانتداب البريطاني أوقاف بيت المقدس لصالح الصهيونية

ولاء حلمي حسن شيوخي*

ملخص: لقد شكل الانتداب البريطاني على فلسطين أحد المفاصل المهمة في تاريخ المدينة المقدسة، حيث عانت المدينة المقدسة خلال هذه الحقبة، من حرب، فانتداب، لينتهي باحتلال صهيوني عام 1948م لهذه الأرض المقدسة. وقد كرست بريطانيا –الحكومة المنتدبة– وجودها في فلسطين لغاية واحدة، ألا وهي تحقيق وعد بلفور، وإقامة الوطن القومي لليهود، فاصطبغت الإجراءات والقوانين جميعها التي اتخذتها بهذه الغاية. ونظراً لأهمية الأوقاف الإسلامية في الأرض المقدسة من حيث دلالاتها التاريخية والدينية أولاً، ومن حيث الكم الكبير لها وسهولة الاستيلاء عليها– خصوصًا مع غياب الحجج الوقفية التي تثبت صحة هذه الأوقاف، وهو ما أدركته الحكومة المنتدبة ومن ورائها الصهيونية، لذا سنت القوانين التي تسهل وتضفي الشرعية على عمليات السرقة والهيمنة على هذه الأوقاف. يأتي هذا البحث ليبين الوسائل التي استطاع فيها الانتداب تقديم الهدية وهي بيت المقدس للصهيونية بأساليب المراوغة، والسرقة، والتسويف، والاحتيال، مستغلاً قلة الوعي الفلسطيني والجهل بأهمية الأرض رغم المحاولات التي قدمها المجلس الإسلامي الأعلى والوعاظ والمرشدين ولكنها لم تبلغ المستوى المطلوب أمام الجشع البيروصهيوني. وقد اعتمدت الدراسة على وثائق القدس من مركز إحياء التراث في أبوديس، والعديد من المراجع الذي استقيت منه معلومات هذا البحث، وكيف أدت هذه المقدمات إلى النتائج التي لا زلنا نعيش تبعاتها.

الكلمات المفتاحية: الانتداب البريطاني، الأوقاف، الصهيونية، بيت المقدس، فلسطين.

Exploitation of the Awqaf of Bayt al-Maqdis by the British Mandate in favour of Zionism

ABSTRACT: *The British Mandate for Palestine is considered one of the most critical periods in the history of the holy city. During which the Holy Land underwent a war followed by the mandate for thirty years and being concluded with the Zionist occupation in 1948. Britain –the Mandatory Government – devoted its presence in Palestine for the objective of fulfilling the Balfour Declaration, promising the establishment of a national home for the Jewish people in Palestine. Thus, it took all measures and made new laws dedicated to the fulfilment of this goal. And due to the importance of Awqaf (Islamic Endowment) in the Holy Land, in terms of its historical and religious significance as well as the ease of taking over it. This is especially the case with many of the Awqaf missing their waqfiyyat (s. waqfiyya, legal document setting up a waqf or endowment charter) to prove their validity. This was quickly realised by both the Mandatory government and the Zionist movement. Therefore, the Mandate Government enacted laws that legalised the seizing and confiscation of these endowments. The paper will illustrate the means*

* جامعة الخليل، الخليل – فلسطين، swala89@yahoo.com

by which the British Mandatory power had granted much of the land of Bayt al-Maqdis and the Holy Land to the Zionists using policies of confiscation, equivocation, deception, and procrastination. This is besides taking advantage of the Palestinian ignorance about the importance of the lands and its future; despite the many attempts that the Supreme Muslim Council together with Imams and preachers to counter this, it was insufficient against Anglo-Zionist schemes. This study relies on the Jerusalem archival documents from the Centre for reviving the heritage (Markaz Ihya' al-Turath) in Abu-Dis as well as other secondary sources, showing how these initial steps have led to and continue to affect the ongoing suffering today.

KEYWORDS: British Mandate, Awqaf, Zionism, Bayt al-Maqdis, Palestine.

مقدّمة

في عهد الإدارة العسكرية البريطانية، أنشأت الجيوش البريطانية الإدارَة العسكرية في الأراضي الفلسطينية، بقيادة الجنرال موني في عام 1918م[1] حيث أوقف كل المعاملات التي تتمُ على الأراضي، والخاصة بملكية الأراضي الأميرية،[2] وقام بتعيين لجنةٍ للأراضي مكونة من بريطانيين وأفراد من البعثات الصهيونية؛ لمتابعة أمور الأراضي وإجراء المسح الأولي لها ثم المسح النهائي من خلال الخرائط وفحص سجلات الأراضي، وتعديل قوانينها بما يتلاءم معها، وبعد انتهاء مدة المشروع يتم نقل ملكية الأراضي المهملة والغير مأهولة إلى المؤسسات الصهيونية، وبالرغم مما قد يحدث فقد طالبت جريدة فلسطين الإدارة العسكرية بتقسيم الأراضي المشاع على الفلاحين والمزارعين وذلك بسبب ما تحققه لهم من فوائد.[3]

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي من خلال شرح القوانين التي أصدرتها بريطانيا للحصول على الأوقاف في القدس، وتحليل ماهية هذه القوانين التي ذهب ضحيتها المجلس الإسلامي الأعلى في ذلك الوقت، والشعب عامة. وتوضح الدراسة الأساليب التي حصلت من خلالها بريطانيا على أراضي الوقف خاصة في المدينة المقدسة، بالمراوغة، والتسويف، حيث كانت هناك عدد من الاتهامات حول بيع الفلسطيني أرضه، إلا أن هذه الدراسة جاءت للتوضيح ومن خلال بعض الوثائق أن هناك جهود حثيثة بذلت من المجلس ومن الوعاظ لمنع انتقال الأرض لليهود والسماسرة، وأن القوانين البريطانية الظالمة هي السبب في انتقال الأراضي الأوقاف لليهود. وقد اعتمدت هذه الدراسة على وثائق القدس من مركز إحياء التراث في أبوديس، والعديد من المراجع العربية والغربية الذي استقيت منه معلومات هذا البحث، وكيف أدت المقدمات إلى النتائج التي لا زلنا نعيش تبعاتها.

تمهيد

كان لإصدار الدستورُ الفلسطيني في عام 1920، والذي أُعطى المندوبُ الساميُ الحق في تحويل الأراضي الأميرية إلى ملك؛ وذلك بموجب مرسوم يصدره في جريدة الوقائع الفلسطينية إلى تهويد الأراضي الفلسطينية، وكذلك تحويلُ الأراضي المتروكة مثل الشواطئ، والطرق العامةِ إلى أرض أميرية، إذا اقتنع بأنّ المصلحة العامة تقتضي ذلك.[4] والذي سهل تمرير هذا القانون هو جهل الفلاحين الفلسطينيين، وعدم معرفتهم بالقوانين الجديدة التي كانت تنتشر في هذه الصحيفة، وهذا الأمر استغلته الصهيونية بتوجيه من حكومة الانتداب لتحقيق أطماعها وجشعها في استملاك الأرض.

وترى الباحثة أن حكومة الانتداب على فلسطين كان جل اهتمامها خدمة الصهيونية لتمكينها من تسريب الأراضي الفلسطينية إليها، حيث اتبعت حكومة الانتداب كافة السبل والمؤامرات لخدمة اليهود الصهاينة، وتمكينهم من استملاك الأرض الفلسطينية؛ وذلك بسنها قوانين خاصة بالأراضي الفلسطينية، وان لم يرض عنها اليهود الصهاينة تقوم حكومة الانتداب بتعديل موادها لصالح الصهيونية، ومما يدل على ذلك جعل بريطانيا في تشرين أول عام 1920م، تقوم بالإعلان عن العمل بقانون الأراضي المعدل للقانون العثماني،[5] وأبرز ما نص عليه هذا القانون عدم السماح بوقف الأرض.[6] لم تكتف بريطانيا بهذا القانون فقامت بإصدار قوانين وتعديل البعض منها لما يخدم مصالحها ومصالح الصهيونية نذكر بعضاً منها:

قانون انتقال الأراضي لعام 1920: وهو القانونُ الذي لا يزال ساريا في كل من الضفة الغربية وغزة، وكان هذا القانونُ قد صدرَ بناءً على إلحاح هربرت صموئيل في عام 1920م ونفذ في ذات السنة، واشترط أن يكون المالكُ، أو المستأجرُ مقيماً في فلسطين، وبذلك منع الفلسطينيين المقيمين في الخارج من امتلاك الأراضي.[7] هذا القانون أوجد انطباعا لدى هؤلاء المستأجرين بأنه لم يعد يترتب عليهم دفع الأجرة لصاحب الأرض، فاستغل السماسرة الأراضي واليهود هذا الانطباع وتكريسه عند المستأجرين، وعندما وجد أصحاب الأراضي أن المستأجرين لم يلتزموا بدفع الأجرة المحددة متذرعين بالقانون الجديد، أو أصبحوا يدفعون أجرة أقل من الأجرة المحددة المتفق عليها وأصبح أصحاب الأراضي يدفعون ضرائب عالية مقابل دخل قليل ففضلوا بيع أراضيهم لليهود، وبهذا حققت حكومة الانتداب أهدافها الخبيثة بإجبار ملاك الأراضي العرب من غير الفلسطينيين على البيع بالإضافة إلى إفساح المجال لليهود الصهاينة بشراء المزيد من الأراضي الفلسطينية.[8]

أما القوانين الصادرة ما بعد عام 1920م، فهنا أتناول بعض القوانين التي صدرت بعد عام 1920م.

قانون الأراضي المحلولة 1921م: صدرَ في عام 1921 وهنا أوجبت فيها لحكومة على مخاتيرَ القرى، بالإبلاغ عن الأراضي المحلولة (وهي الأراضي التي تركت دون زراعة فترة الحرب العالمية الأولى)، وفرضت

غرامة مالية، أو سجنًا لمدة شهر على من يتأخر عن التبليغ عن الأرض التي تحددت؛ وبذلك سيطرت على كل الأراضي التي لم تزرع خلال ثلاث سنوات،[9] إلا أنّ الحكومة أدركت فيما بعد أنّ معظم أراضي الدولة، لم يتم زراعتها وتحول كل هذه الأراضي إلى أملاك دولة؛ بحيث تصبحُ حرّة التصرف فيها.[10]

قانون الأراضي الموات لسنة 1921: وهو قانون عثماني، وتم نسخه كما هو في ظل الانتداب البريطاني، الذي عمل على إبقاء بعض التشريعات العثمانية كما هي، وبحسب القانون المذكور أعلاه فقد عرف الأراضي الموات بأنها أراضي ليست في حيازة فرد بناء على كوشان سند) طابو. وكذلك ليست في حيازة مجموعة من السكان – كسكان القرية أو المدينة. فقد تم تحديد الأراضي الموات بناء على مقياسين مختلفين، الأول هو اعتبار الأراضي المتاخمة لمنطقة سكنية والتي لا يصلها صوت المؤذن أو المنادي كأرض موات، إلا إذا قام شخص ما بإبراز كوشان طابو يعتبر بمثابة تصريح من السلطة العثمانية له بأحياء هذه الأرض وفلاحتها. أما المقياس الآخر فيعتبر جميع الأراضي التي تبعد مسافة 5,1 ميل عن طرف المنطقة السكنية بمثابة ارض موات،[11] إلا إذا أبرز شخص ما كوشان طابو يثبت إعطاءه تصريحًا من السلطة بإحياء الأرض، كما أباح في المادة (103) منه لكل شخص زراعة أي أرض موات واستصلاحها وإذا عمل على ذلك، أعطاها له مأمور الأراضي وسجلها مجاناً.[12]

قانون محاكم الأراضي لسنة 1921م أصدره المندوب السامي للبت في ملكية الأراضي والمنازعات الناشئة عنها. وأعطى المحاكم سلطة الأمر، بتسجيل أي نوع من أنواع الأراضي مع تحديد الحدود في دائرة الطابو، والفصل بالنزاعات القائمة على الأراضي المشاعية، وأراضي الحكومة غير الأميرية وكان دورها يقتصرُ على نزع الملكية وخاصة في الأراضي المرهونة.[13] بالاطلاع على القرار 19 والقرار 20 من المحضر الثاني من المجلس الإسلامي، يظهر النقاش بين أعضاء المجلس لقرار حكومة الانتداب البريطاني استملاك أرض مجاورة لباب الرحمة في القدس بغرض إقامة نصب تذكاري عليها للمصريين المتوفين أثناء الحلاب العالمية الأولى.[14] وبعد عدة أشهر صدر قرار من المجلس يسمح بامتلاك الأرض من أجل إقامة النصب التذكاري مقابل ابتياعها ودفع ثمنها رغم توضيح للمجلس في نفس القرار أنه لم يسبق وضع نصب تذكاري في داخل المقبرة تعود للمسلمين.[15]

إن تخلي المجلس عن هذه الأراضي للحكومة مقابل التعويضات التي تدفع للمجلس، ما هي إلا تنفيذا للقرارات والقوانين البريطانية مما أدى لتوسع بريطانيا في إيجاد القوانين المسيطرة على الأوقاف، فقد أصدرت عام 1926م، قانونا يسهل الاستحواذ على الأراضي الوقفية وهو: **قانون نزع الملكية لسنة 1926م** حيث أعطى هذا القانون للحكومة، أو أي مجلس بلدي، أو محلي، أو شخص على وشك القيام بمشروع بصفته المنشئ بعد موافقة المندوب السامي عليه، بأنَّه للمنفعة العامة التفاوض مع صاحب الأرض والاتفاق عليها

بالبيع، أو الاستئجار، ويمنح بذلك امتياز لنزع الملكية في حال رفضَ صاحب الأرض الموافقة على ما سبق، ويطلب منه تقدير التعويض وإذا لم يتم الاتفاق على قيمة التعويض تحدد عندئذ من قبل محكمة الأراضي (مادة 8).[16] هذا القانون اشتمل أيضا على أراضي الأوقاف فطبقت عليها نفس الشروط التي تطبق على صاحب الأرض ويدفع ضمن أراضي الأوقاف المنزوعة إلى المتولي أو إلى صندوق الأوقاف (مادة 21).[17]

وترى الباحثة أن قانون نزع الملكية قد وضع لخدمة اليهود الصهاينة لكي يمتلكوا المزيد من الأرض الفلسطينية، ليس فقط تحت مسمى البيع أو الاستئجار بل تحت مسميات غريبة (المنشئين) و(مشروع) وهذا الحق أعطى لهم الاستيلاء على الأرض الفلسطينية، فيما لو رفض أصحابها القبول والتعامل مع المنشئين، وتتم عملية الاستيلاء عبر مؤسسات المحتل (الانتداب البريطاني). كما أن هذا القانون أباح الاستيلاء على أراضي الوقف، دون مراعاة لمشاعر المسلمين وتجاوزاً لمفهوم الوقف والقوانين الأخرى التي تحمي الوقف على أنه لا يباع ولا يشترى ولا يمس لأنه وقف مؤبد. إن حكومة الانتداب كان هدفها الأول هو خدمة اليهود الصهاينة لاستملاك المزيد من الأرض الفلسطينية.

أما بشأن نزع الأراضي اللازمة لتوسيع الطرق فلا يستحق صاحب الأرض في هذه الحالة أي تعويض إلا إذا كانت مساحة الأرض المأخوذة منه تتجاوز ربع مجموع مساحة قطعة الأرض التي يمتلكها (مادة 22).[18] ومن الواضح أن هذا القانون كغيره من القوانين السابقة جاء لصالح اليهود للقيام بالمشاريع الاقتصادية الكبيرة، فوضعت هذا القانون تسهيلاً لحل المشاكل التي ستواجهها هذه المشاريع في حال نقص الأراضي، واستغلت الحكومة نزع الأراضي باسم المنفعة العامة، ولكنها كانت لمصالح خاصة سواء لليهود (المستعمرات والكنس) أو للحكومة ومشاريعها وموظفيها، ولم يسبق بعد أن قامت الحكومة بنزع أرض من أجل بناء مسجد أو كنيسة للمسيحيين، أو مركز ثقافي للعرب، لكن بالنسبة للصهاينة قامت حكومة الانتداب بنزع أراضي الأوقاف من أجل اليهود، كما حدث بالأراضي التي كنت وقفاً لعائلة الخطيب المقدسية لإقامة فندق للجامعة العبرية واحتجاجاً على ذلك رفع متولي وقف العائلة في المدينة المقدسة كتاباً مفتوحاً إلى المندوب السامي وإلى المجلس الإسلامي الأعلى، جاء فيه "لم يكف الصهاينة أن ينتزعوا ملكية قسم من أراضٍ تخص بعض أفراد عائلة الخطيب الواقعة على جبل الزيتون ليدخلوه في حوزتهم، ويبنوا عليه مكتبة للجامعة العبرية، فقد قاموا الآن يحاربون لنزع ملكية القسم الثاني في هذه الأرض، ونزع ملكية أرض أخرى بجانبها، هي وقف خالص لهذه العائلة؛ لجعلها فندقاً للجامعة العبرية.[19]

علينا أن نشير أن بريطانيا لم تضع يدها فقط على الأوقاف الإسلامية، إنما امتدت إلى الأوقاف المسيحية في بيت المقدس والتي كانت ضمن معركة التهويد نظراً لأهميتها مثال ذلك وبموجب قانون نزع الملكية. فقد نزعت الحكومة أراضي أوقاف أخوية القبر المقدس البالغة مساحتها 22 ألف دونم، وكانت

تمتلكها الكنيسة الأرثوذكسية، وذلك بحجة سداد الديون التي تراكمت عليها إبان الحرب العالمية الأولى،[20] وعلى الرغم من مطالبة الكنيسة بوقف البيع، لاستعدادها تسديد تلك الديون، إلا أن سلطات الانتداب سلمتها لمستوطنة عيون قارة (ريشونليتسيون)[21] الصهيونية.

قانون التسجيل المجاني 1935م: من القوانين التي استغلتها بريطانيا قانون التسجيل المجاني 1935م الذي ينطبق عليه مقولة كلمة حق أريد بها باطل؛ حيث جاء ضمن سلسلة القوانين والإجراءات التي اتخذتها في سبيل تحقيق وطن قومي لليهود، وتمكين اليهود من الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من أراضي وعقارات فلسطين، وفي مقدمتها الأوقاف الإسلامية لما لها من أهمية في هذا المخطط،[22] وتتضح هذه الحقيقة من خلال اشتراطها لإتمام عملية التسجيل وجود حجة شرعية أو وقفية لكل وقف يراد تسجيله بالرغم من معرفتها بصعوبة الحصول على عدد كبير منها،[23] وكذلك التسويف في تسجيل بعض الأوقاف بحجة عدم دفع الضرائب، أو الخلاف حول نوع الأوقاف المعفاة من الضرائب، أو النقص ببعض التواقيع التي اشترطها القانون، إضافة إلى مماطلة موظفيها في عملية التسجيل.[24]

ومن الأسباب أيضًا التي كانت لأجلها ترفض الحكومة التسجيل، عدم إيضاح حدود الوقف، وهو ما حدث عند تسجيل مقبرة مأمن الله،[25] في المدينة المقدسة حيث رفض مأمور تسجيل الأراضي توقيع معاملة التسجيل في شباط 1357هـ/1938م شككه بأن وكيل أوقاف المدينة المقدسة قد وّقع لأحد الأشخاص خريطة بصفته مجاورًا للأرض، فأدخل بموجب هذا التوقيع سور المقبرة في ملكه، ولم يتراجع عن موقفه إلا بعد تأكيد من مأمور الأوقاف بعدم وجود تعدي على أحد المجاورين، لأن المقبرة محاطة من جميع أطرافها بسور حجري، وبأنه يتحمل المسؤولية القانونية في حال ظهر تعدي في المستقبل على أحد المجاورين.[26] أما وقف المغاربة[27] في المدينة المقدسة، فاكتفت دائرة تسجيل الأراضي بالموافقة على تسجيل نصفه فقط باسم الأوقاف، ورفضت تسجيل النصف الآخر متعللة بأن بعض هذه الأوقاف قديم، وبعضها قريب من سور المدينة، وأخرى للخلاف على حدودها.[28]

إن متوّلي الأوقاف والمشرفين عليها والمخاتير والمجاورين لها قد أسهموا أيضًا في تفويت هذه الفرصة إذ لم يكونوا على مستوى التحدي، وغّلبوا المصلحة الشخصية على الوطنية، حيث قاموا بتسجيل بعض الأوقاف بأسمائهم، سيما وأنه لم يكن لهذه الأوقاف أية قيود في المحاكم الشرعية وفي دفاتر الحكومة السنية وذلك لقدم عهدها فكانوا يغتنمون فرصة تنظيم خارطة الوقف بأسمائهم، وليس باسم دائرة الأوقاف — وذلك بالرغم من أن طلب التسجيل كان يقدم باسمها–، فيسجلون الوقف باسمهم الشخصي، ويتحول بذلك العقار من وقف خيري إلى ملك خاص.[29]

ومن المبررات التي قدمها المتولون لرفضهم التوقيع على المعاملات اعتراضهم على حدود الوقف أو عدم اعترافهم بحق الأوقاف فيه، ومثال ذلك رفض متولي وقف جامع ومقام سعد وسعيد[30] في المدينة المقدسة التوقيع لخلاف على الحدود،[31] وكذلك معارضة القائم على ضريح الملك حسين تسجيله باسم الأوقاف، بالرغم من أن مدير الأوقاف العام اعتبر هذا الاعتراض لا قيمة له، لأن المساجد والأضرحة لا يمكن أن يملكها لأفراد، فإنه – وإزاء إصرار الشيخ على موقفه–تم توجيه إنذار له يحمل الصيغة ذاتها يوجهه لأمثاله من المتوليين.[32] كما اعترض شيخ الزاوية المولوية[33] في المدينة المقدسة على التسجيل لدى دائرة الطابو، فإنه عاد وتراجع عن اعتراضه هذا، وكان لمختار محلة النبي داوود في القدس الموقف ذاته من حيث معارضة تسجيل عقارات الوقف باسم دائرة الأوقاف[34]

وقد اختلفت الأسباب التي كانت تحول دون توقيع المجاورين، كوجود بعضهم خارج البلاد، وهو ما حدث عند تسجيل فندق الأوقاف الكبير في المدينة المقدسة،[35] إذ حال عدم توقيع مالك العقار المجاور للفندق من الجهة الغربية على الخرائط دون تسجيله وذلك لسفره إلى مصر، الأمر الذي اضطر وكيل مأمور أوقاف المدينة المقدسة الحصول على شهادة من مختار المنطقة، والتعهد بمسؤوليته القانونية في حال ظهور اختلاف في الحدود مستقبلاً.[36]

سعت بريطانيا جاهدة لقلب كافة الموازين لصالح الصهيونية واللعب بالقوانين وتعديلها لخدمة الصهيونية، فقاموا دون رادع من قدسية مؤسسة الأوقاف الفلسطينية بشراء أراضي الأوقاف قسراً لبناء مؤسسات عامة داخل البلدة القديمة وحولها بمعرفة من المجلس البلدي التابع لإدارة الاحتلال البريطاني فقد بنى مكتب البريد في المدينة المقدسة الشرقية على أراض كانت سابقا وقفاً ذرياً لآل الخليلي واقتطع جزءاً من وقف العسلي في باب العمود وأقام عليه مركزاً للشرطة.[37]

لم تكتفي بريطانيا بقوانين الأرض وإخضاعها لمصلحتها ونقلها فيما بعد للصهيونية تعدى ذلك إلى الوصول إلى أهم أوقاف المدينة المقدسة، والتي تعد قدسية للمسلمين وهو المسجد الأقصى المبارك حيث حاولت منذ سنة 1917م جعل هذا المكان مكان خلاف بين المسلمين واليهود واستغلت الصهيونية العالمية هذا الوضع فأوفدت بعثة صهيونية برئاسة وايزمن من أجل تملك الزقاق المؤدي إلى حائط البراق ومساكن المغاربة المجاورة له لصالح اليهود حيث عرض وايزمن دفع مبلغ 75 ألف جنيه على سبيل التعويض ولتأمين مساكن جديدة لسكان المنطقة من المغاربة ثم تقدم ستورس بالعرض إلى مفتي بيت المقدس آنذاك المرحوم كامل الحسيني فكان رد المفتي بما يلي" لا يستطيع أي إنسان أن يتصرف بأملاك الوقف بأي مبلغ مهما كان، حتى لو كان مسلماً فكيف إذا كان المطالب يهودياً ونحن نعرف أهدافهم لامتلاك الحائط وما في جواره".[38]

وعندما أراد المجلس الإسلامي الأعلى[39] القيام بترميم المسجد الأقصى المبارك وجدرانه سنة 1920، استغلت الصهيونية هذا الحدث، فتعاونت مع الاحتلال البريطاني لمنع المجلس الإسلامي والأوقاف من ترميم هذا الجدار، وحاول اليهود تغيير الواقع الموجود حول الحائط، إلا أن كافة الجهات اتفقت على إبقاء القديم على قدمه ثم نشبت عدة اضطرابات في القترة 1925-1928 حتى وصلت إلى ثورة البراق سنة 1929 ووقعت صدامات عنيفة بين العرب واليهود ووقع عشرات القتلى والمصابين من الطرفين في طول البلاد وعرضها وظلت الأمور متوترة بين الطرفين مما دعا الحكومة البريطانية إلى إصدار الكتاب الأبيض للفصل بسبب الخلاف القائم وأقرت عصبة الأمم واعترفت بأن حائط البراق واقع في ملك الوقف الإسلامي وهو ملك إسلامي خالص لهم.[40]

لم يقف الأمر عند بريطانيا إلى حد تحويل الأوقاف للصهيونية. بل تعداه إلى الاعتداء على الأوقاف الإسلامية كما حصل في شهر نيسان عام 1947، حيث استولى الجيش على مقبرة ماملا وأقام فيها، كما قام بهدم أجزاء من سور المقبرة حيث قام حارس المقبرة بإرسال كتاباً إلى مأمور أوقاف بيت المقدس بتاريخ 1947/6/4م يعلمه فيه بذلك، حيث جاء في الكتاب الموجه لمأمور أوقاف بيت المقدس:

> منذ أكثر من شهرين احتل الجيش البريطاني مقبرة مأمن الله الإسلامية، وكنت قد أخبرت حضرة سكرتير المجلس الإسلامي الأعلى شفويا بذلك لاتخاذ الإجراءات اللازمة بهذا الشأن، وبالإضافة كنت قد أخبرت مساعد مأمور أوقاف بيت المقدس ليذهب إلى المقبرة المذكورة لإجراء الكشف ثم ذهب مهندس الأوقاف السابق حيث أرسل من قبل الإدارة العامة لإجراء الكشف عن هدم السور من قبل الجيش البريطاني، ولا اعلم ماذا أسفرت النتيجة.... الجيش هدم ثلاث نقاط أخرى في سور المقبرة حتى أصبح الناس يدخلون مع حيواناتهم ومواشيهم أن مثل هذه الحالة تزداد يوما فيوم بسبب وجود الجيش في داخل المقبرة وهم مخيمون بها وكل المحاولات لطرد الناس ومواشيهم باءت بالفشل لمنعي من قبل أفراد الجيش ومنعي من ذلك بإشهار السلاح في وجهي.[41]

أمام هذه القوانين البريطانية لخدمة الصالح الصهيوني، فقد كان للمجلس الإسلامي الأعلى دوراً كبيراً في التصدي للمخططات الصهيونية المدعومة من حكومة الاحتلال البريطاني فعمل جاهداً على إقناع الفلسطينيين المسلمين بتحويل أملاكهم الخاصة أوقافا ذرية،[42] كوسيلة لجعل الأراضي والأملاك غير قابلة للبيع، وكان هذا الإجراء محدود النجاح لأن معظم أراضي فلسطين الزراعية أميرية، إضافة إلى المصاعب التي واجهت المجلس، فان حكومة الانتداب البريطاني –كما أشرنا سابقاً– وضعت المزيد من العراقيل والمعوقات أمام المجلس حتى لا يحقق أهدافه وذلك باتخاذ حكومة الانتداب موقفا صارماً ومتشدداً بخصوص الأراضي الأميرية حيث أعلنت تقييدها بتطبيق قوانين الأراضي العثمانية وعلاوة على ذلك لم توافق حكومة الانتداب

على طلب المجلس الإسلامي بالسماح بتحويل الأراضي الأميرية أوقافاً استجابةً لحملة المجلس إلا عدد قليل فقط فكان هدف الاحتلال البريطاني من خطته هذه أن يمنع تحويل الأراضي الأميرية إلى وقف حتى يمكن لليهود الصهاينة الفرصة لشراء أكبر قدر ممكن من الأراضي الفلسطينية.[43]

وقد كان المجلس يقوم بتوجيه عقوبات للمتولين الذين يعارضون تسجيل الأوقاف من مدارس وأضرحة وغيرها، وذلك من خلال ما أشار به مأمور القدس في 5 تموز 1938م إلى وجود معاملة من معاملات تسجيل الأراضي وعقارات الأوقاف في القدس لم تنجز، لوجود معارضين للتسجيل بعض العقارات، طالبًا الإذن من المجلس الإسلامي إقامة الدعاوى عليهم فطلب مدير الأوقاف العام من مدراء الدوائر في 24 آب 1938م/1357هـ تنظيم كشف بأسماء المتولين والمستخدمين وغيرهم وذكر مقدار المخصص لكل واحد منهم من تولية أو مرتب، وبيان أوامر التوظيف الموجودة بيدهم، والوقف الذي يعارضون تسجيله، وإمهالهم مدة أسبوع للعودة عن معارضتهم، فإن استمروا على موقفهم، تتخذ الإجراءات اللازمة بحقهم، ويجبروا على دفع رسوم التسجيل التي ستدفعها الأوقاف بعد انتهاء مدة التسجيل المجاني[44] ومع إصرار هؤلاء على رفضهم تقرر في 17 أيلول 1938م إيقاف رواتبهم، وإقامة القضايا عليهم في المحاكم ذات الاختصاص.[45]

مما يجدر الإشارة إليه أن المجلس الإسلامي حاول شراء بعض الأراضي حتى لا تنتقل إلى اليهود، لكن إمكانات المجلس المادية لتمكينه من شراء الأراضي كانت محدودة للغاية، فلم يكن يستطيع شراء الأراضي على نطاق واسع.[46] لم يقتصر الدور على المجلس الإسلامي الأعلى الذي كان يحاول جاهداً لعدم نقل الأراضي للصهاينة بل تعداه ذلك إلى الدور الذي لعبه الوعاظ والمرشدين في المدينة المقدسة بوعظ سكان أهل بيت المقدس وما حولها، وتحذيرهم من خطر بيع الأراضي والتمسك بها وعدم التفريط بها وكانوا يطالبون بعض سكان القرى أن يجعلوا أراضيهم وقفا ذرياً ليحفظوا أراضيهم من الضياع وعمل إجراءات في محكمة بيت المقدس،[47] أو القيام ببيع الأراضي لجهة إسلامية بسعر منخفض حتى لا يقوم السماسرة ببيعها لليهود مثال ذلك جبل ريمون (القرية اليهودية القديمة) والذي يعرف عند النصارى باسم جبل سمعان حيث طالب أهل القرية أنه يجب شراء القسم العلوي من هذا الجبل للأوقاف فاستعد أهل القرية ببيعه بسعر منخفض،[48] وكذلك مطالبة أهل سلوان أن هناك أرض في سلوان بعيدة عن القرية حوالي 30 دونم وكانت هناك مطالبات أن تصبح وقف حتى لا تنتقل هذه الأرض لليهود،[49] أو الذهاب لبعض القرى وتوضيح أن أراضي هذه القرية أراض وقفية حتى لا يتم التلاعب بأراضي هذه القرية أو التجرؤ على المساس بها من قبل السماسرة أو من أهالي القرية نفسها، مثال ذلك قرية عناتا والتي بين فيها المرشدون أنها قرية وقفية وحجة الوقفية مسجلة في سجل محكمة القدس الشرعية.[50]

وكان الوعاظ والمرشدون يطلبون من أهالي القرى أن يقسموا على كتاب الله ويعاهدوا أن لا يبيعوا أو لا يتوسطوا بيع أي قطعة من أراضيهم سواء أكانت سهلية أم جبلية للسماسرة، أو حتى اليهود، والاحتفاظ بها[51]، حيث قام كبير علماء المسلمين في ذلك الوقت "رشيد رضا" بإصدار فتاوى للتشهير بكل من يبع أراضي اليهود وفضح بائعي الأراضي والسماسرة، وأن من يبيع أرضه لليهود يعتبر خائناً لله والوطن والرسول.[52] إلا أن هناك الكثيرين ممن لم يحلفوا اليمين لعدم بيع أراض لليهود كما حصل في قرية بيت حنينا لأنهم باعوا قسماً من الأراضي لليهود، وكانت الحجج التي تقدم أن هذه الأراضي تعتبر مرعى للمواشي، والبعض الآخر كان يعطي عذره عن التراجع عن بيع الأرض لليهود أو السماسرة أنه إذا نكل ببيع الأرض يدفعون غرامة مالية كبيرة جداً.[53]

هذا يعني أن الدور الذي قام به المجلس الإسلامي ودائرة الأوقاف والوعاظ والمرشدين لم يكن بالمستوى المطلوب أمام الجشع الإنجلوصهيوني. فهناك المحتاج لبيع الأرض وهناك من أغوته النفس لكي يبيع وطنه، هذه النفوس الضعيفة التي تكالبت مع الانتداب والصهيونية لضياع البلد من أيدينا. وترى الباحثة أن من قام ببيع الأرض للسماسرة ثم اليهود، ما هي إلا فئة قليلة لا تمثل الشعب الفلسطيني كافة، فئة إما أنها غلبت على أمرها، أو لم تكن بمستوى الوعي لفكرة إنشاء وطن قومي يهودي فيما بعد، وهناك الفئة الاكبر ممن باعت الأرض لليهود ليسوا فلسطينيين، بل من سوريا ولبنان (بعد فرض الحدود الجديدة)، ونحن لا نقف موقف المدافع، وإنما ما حوته الوثائق تكشف حقيقة بيع الأراضي وانتقالها لليهود.

نتائج الدراسة

من خلال الدراسة نستنتج أن بريطانيا انتهجت أسلوباً فريداً لتحقيق غايتها، فقد انتهكت من خلاله كل الأعراف والقوانين وقامت سياستها على دعامتين هما:

الأولى: ألغت وأسقطت كل البنود والمواد التي هي لصالح الفلسطينيين الواردة في قانون الأراضي العثماني، ووضعت بدلا منه قانون الأراضي، كل بنوده ومواده لخدمة اليهود الصهاينة من أجل استملاك الأراضي الفلسطينية.

الثانية: عبر سياسة إفقار الشعب الفلسطيني واعتصاره وتحول أرضه من ينبوع الخير إلى طاقة جحيم بركانية تقذف عليه حمماً متواصلة تسلم أحداها للأخرى دونما هوادة، فمن تحويل أرضه من صنف إلى صنف، إلى تفتيتها إلى بضعة أمتار إلى مصادرتها وانتزاعها، إلى نسف بيته وتدمير زرعه إلى ديون متراكمة لا تنتهي إلى كساد لمنتجاته على مصادرة أمواله وغير ذلك كثير، وكانت أداتها في تحقيق هذه السياسة وتدعيمها بإصدار قوانين مجحفة للأراضي والتي تجبر الإنسان الفلسطيني مكرها للتنازل الجبري عن أرضه وإبعاده وحرمانه منها.

والسؤال المطروح كيف كان من الممكن إسباغ أية شرعية على كل القوانين بالغة الخطورة التي سنتها حكومة الانتداب طيلة كل هذه الفترة غير الشرعية، خاصة وأنها تناقض تماماً التشريعات الملزمة للدولة المنتدبة بالحفاظ على حقوق المواطنين وممتلكاتهم، وعدم نقلها للغير. ولعل أهم وأخطر ما قامت به حكومة "صموئيل" هو تمكين الحركة الصهيونية من إحكام قبضتها على الإدارة البريطانية في فلسطين، تلك الحكومة التي قامت بفرض مجموعة إجراءات بالغة الخطورة؛ لأنه كان مقدمة لتمليك الشركات الصهيونية أراضي أصحاب البلاد، بعد أن عجزت عن شرائها من أصحابها. لتسهيل مهمة إنشاء الوطن القومي اليهودي.

إن قوانين الأرض التي وضعتها بريطانيا أباح الاستيلاء على أراضي الوقف دون مراعاة لمشاعر المسلمين، وتجاوزاً لمفهوم الوقف والقوانين الأخرى التي تحمي الوقف على أنه لا يباع ولا يشترى ولا يمس لأنه وقف مؤبد. إن حكومة الانتداب هدفها الأول، خدمة اليهود الصهاينة لاستملاك المزيد من الأرض الفلسطينية.

على اعتبار أن صك الانتداب بني على أساس تصريح (بلفور)، والبرنامج الذي وضعته اللجنة الصهيونية، فقد تكاتفت الامبريالية الإنجلو الصهيونية على إرساء دعائم دولة يهودية في فلسطين من خلال سن قوانين تعمل على تحقيق هذه الغاية، ولما كانت هذه القوانين تصطدم بعقبات أثناء التنفيذ، كان لا بد من إجراء تعديلات على القديم منها أو سن قوانين جديدة تؤدي الغرض الأمر الذي لم تستطع معه دائرة الأوقاف، ولا حتى المجلس الإسلامي الأعلى القيام بأي إجراءات لوقف هذه القوانين والحد منها، يرجع إلى أن المجلس الإسلامي الأعلى ما كان ينظر لبريطانيا أنها عدو وكرّس كل اهتمامه بالصهيونية، ولم يكن يدري إلا متأخرا أن بريطانيا هي العدو الأول، فهم نظروا إلى ذيل الأفعى وليس رأسها ألا وهي بريطانيا. الأرض ما هي إلا تقاعس وخذلان من كل إنسان يبصر الحقيقة، ولكنه يتقاعس عنها وفق ما تقتضيه مصلحته، لأن من باع الأرض غالبيتهم لم يكونوا فلسطينيين، لم يشعروا بانتماء الأرض، حتى ذهبت الأراضي وبخاصة في بيت المقدس إلى الصهاينة لقاء قروش تغني بها أيامهم، فضاعت البلاد.

الهوامش

1 مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **فلسطين تاريخها وقضيتها**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003م، ص5 .

2 البديري، هند، **أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ**، بيروت: مكتبة بيسان للطباعة والنشر، 1998م، ص45.

3 خلة، كامل محمود، **الانتداب البريطاني على فلسطين 1922–1939**، طرابلس، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، 1982م، ص42.

4 مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **فلسطين تاريخها وقضيتها**، ص11 .

5 حرص رئيس الوزراء البريطاني على توجيه رسالة بتاريخ 18-8-1919 إلى رئيس المنظمة الصهيونية حاييم وايزمن، مستطلعا فيها رأيه بمشروع –قانون انتقال الأراضي لعام 1919م– الذي صيغ طبقًا للقانون العثماني الخاص بالتعاملات والممتلكات غير المنقولة الصادر عام 1858م، والمتعلقة بحقوق التصرف في الأراضي من إيجار ورهن ووقف–؛ حيث عارض وايزمان ما جاء بالقانون خاصة فيما يتعلق بحرية الوقف لما يترتب على ذلك من خطورة تتمثل في زيادة مساحة الأراضي الموقوفة، التي قد تكون عقبة في طريق استيلاء الصهاينة على تلك الأراضي، وبناء عليه أجلت وزارة الحرب هذا القانون إلى حين يتم فرض الانتداب البريطاني على فلسطين، وتم تطبيق القانون. البديري، **أراضي فلسطين**، ص45؛ دمبر، مايكل، **سياسة إسرائيل تجاه الأوقاف الإسلامية في فلسطين 1948–1988**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992م، ص39.

6 البديري، **أراضي فلسطين**، ص48؛ الجادر، عادل، **أثر قوانين الانتداب البريطاني في إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين**، جامعة بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، 1976م، ص453.

7 الصالحية، محمد عيسى :**سجل أراضي لواء القدس حسب دفتر رقم34، المحفوظ في أرشيف رئاسة الوزراء بإستانبول**، جامعة اليرموك، المكتبة الوطنية–الأردن، 1422هـ/ 2002م، ص25.

8 المر، دعيبس، **أحكام الأراضي المتبعة في البلاد العربية المنفصلة عن السلطنة العثمانية**، بدون ط، 1928، ج2، ص141.

9 الحزماوي، **ملكية الأراضي في فلسطين من 1918–1948**، عكا، مؤسسة الأسوار، 1998م، ص114-116.

10 البديري، **أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ**، ص50.

11 الحزماوي، **ملكية الأراضي في فلسطين**، ص114-116.

12 المرجع السابق.

13 البديري، **أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ**، ص50،51.

14 مقررات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (2) من 2 نيسان 1926-19 حزيران 1929 ملف رقم 14\21926\13، أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الاسلامية، نوع القرار وقف 1\1\2.17\5\1926، القرار رقم 19

15 مقررات المجلس الاسلامي الاعلى سجل رقم (2) ى من 2 نيسان 1926-19 حزيران 1929 ملف رقم 13\1926\1.2\14، أرشيف مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية نوع القرار وقف 1\5.21\1926، القرار رقم 20

16 الحزماوي، **ملكية الأراضي في فل سطين1918 –1948م**، 120

17 المر، **أحكام الأراضي**، ج2، ص 142-143

18 الحزماوي، **ملكية الأراضي في فلسطين 1918–1948م**، 120.

19 الصلاحات، **الأوقاف الإسلامية في فلسطين ودورها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي**، 27

20 موسى، صابر، **نظام ملكية الأراضي في فلسطين 1917–1937م**، شؤون فلسطينية، ع101، نيسان (أبريل) 1980م، ص 55.

21 أول مستوطنة صهيونية في فلسطين، أسست على يد منظمتي أحباء صهيون، وبيلو، في موقع عيون قارة العربية في 31 تموز (يوليو) عام 1882م، وكان أول من سكنها من الصهاينة، ولم يزد عددهم على عشرة أفراد من مهاجري روسيا، وقد مكنهم مساعد القنصل البريطاني في يافا 3330 دونماً من الأراضي لمستوطنتهم. **الموسوعة الفلسطينية**، دراسات القضية الفلسطينية، ط1، بيروت، (د، د)، 1990، القسم العام، ج2، ص 494.

22 الشلبي، سهيلا، **التسجيل المجاني للأوقاف الإسلامية في فلسطين 1935–1944، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، مج4، ع 4، 2010م**، ص137.

23 **المرجع السابق**، 137-138.

24 **المرجع السابق**.

25 مقبرة مأمن الله :وتسمى أيضًا ماملا، وهي أكبر مقابر المسلمين في بيت المقدس الواقعة غرب المدينة مساحتها تقرب من 200,000 متر مربع، أصدر المفتي في عام1927م قرارًا يحظر فيه دفن أموات فيها، ضم ترابها منذ الفتح الصلاحي المجاهدين والفقهاء والأولياء وغيرهم، لمزيد من التفاصيل انظر الأنصاري، فهمي، **تاريخ مقبرة ماملا**، رام الله، وزارة الإعلام الفلسطينية، 2010، ص142؛ الدباغ، مصطفى، **بلادنا فلسطين**، ج10، ق2، ص338.

26 الوثائق العربية، ملف رقم 1938/2/7016.3/3.25/10، ص 478.

27 المغاربة: هم الذين قدموا من شمالي أفريقيا عام 898هـ/1498م إثر طرد المسلمين من الأندلس، وأقام هؤلاء في حي خاص بهم عرف باسم محلة أو حارة المغاربة، كما كان لهم أوقاف يصرف ريعها عليهم، وكان لهم زاوية عرفت بزاوية المغاربة، وسميت أيضًا بزاوية أبي مدين الغوث، وبمرور الزمن هاجر قسم منهم إلى مدينة القدس، كان لهم شيخ يقوم برعاية مصالحهم ويمثلهم في المحاكم الشرعية وهو صلة الوصل لما بينهم وبين المتصرف، كما تولى إدارة أوقاف المغاربة، ويعين بموجب براءة من السلطان؛ أنظر: المدني، زياد، **مدينة القدس وجوارها في أواخر العهد العثماني 1813–1918م**، عمان مطبعة الدستور، ط1، 2004، ص105.

28 الشلبي، **التسجيل المجاني للأوقاف الإسلامية في فلسطين**، ص125.

29 الشلبي، **التسجيل المجاني للأوقاف الإسلامية في فلسطين**، ص126؛ غنايم، زهير، **الأوقاف في حيفا وقضائها 1817–1948م**، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، مج4، ج4،2010م، ص379.

30 جامع ومقام سعدو سعيد :يقع خارج باب العامود، ويعتقد أنهما شقيقان دفنا في المكان الذي يدعى خان بني سعد، انظر :**الموسوعة الفلسطينية**، مج4، ص26

31 الشلبي، **التسجيل المجاني للأوقاف الإسلامية في فلسطين**، 128.

32 **المرجع السابق**، 127.

33 المولوية :إحدى الطرق الصوفية التي أسسها الشيخ جلال الدين الرومي في قونية ببلاد الأناضول، وكان لها أهمية سياسية واجتماعية في الدولة العثمانية، وكان لها زاوية / تكية في القدس دعمتها الدولة، ويقيم فيها الدراويش الذين يحصلون على إعانات، وتقع هذه الزاوية في محلة الواد في حارة السعدية؛ انظر :الموسوعة الفلسطينية، مج2، ص375؛ المدني، **مدينة القدس**، ص259.

34 الوثائق العربية، ملف رقم 0/29/3،4/10، ع ص و1، 1 /1938/9، ص474.

35 فندق الأوقاف الكبير :تمت الموافقة على إنشاء هذا الفندق في تموز 1926، وكان المجلس الإسلامي الأعلى قد شكل لجنة من أجل عمارته، وقد تمت بعد مشاحنات طويلة بين المجلس وخصومها اضطر المجلس الحصول على فتاوى علماء المسلمين ومنها فتوى دائرة الإفتاء في القدس، سمحت بإقامة البناء على أرض المقبرة المندرسة) مقبرة مأمن الله، (افتتح عام 1929م وجعل فندقًا من الدرجة الأولى، وأطلق عليه اسم فندق بالاس)، وصار أشهر فندق في القدس، قام المجلس بتأجيره عام 1933م، وقد شهد إقامة المعرض العربي الأول عام 1933م والثاني عام 1934م؛ انظر :الأنصاري، **مقبرة ماملا**، ص141-145.

36 المهتدي، عبلة، **أوقاف القدس في زمن الانتداب البريطاني**، (دم) مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005م، ص7.

37 عبد الغني، مصطفى، **الأوقاف على القدس**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،2006م، ص132.

38 الحسيني، يوسف، **فلسطين والاعتداءات الإسرائيلية على مقدساتها الإسلامية**، (د،م)، (د،د)، 2000م، ص85-86.

39 المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى : جاء قرار تشكيل المجلس الإسلامي في أعقاب المخاوف التي ساورت أهالي فلسطين نتيجة للأوضاع التي شهدتها بلادهم في أعقاب سيطرة الإدارة العسكرية البريطانية، وتسلط اليهود على الأوقاف الإسلامية، الأمر الذي دفعهم إلى المطالبة والضغط على الإدارة البريطانية لتشكيل مجل يعنى بشؤون الأوقاف، فصدر في 20 كانون الأول 1921م/1340هـ المرسوم البريطاني بتشكيل المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، ومنحها الحق في إدارة اوقاف وإقرار ميزانيتها والبحث عن جميع الأوقاف الإسلامية وإقامة الأدلة والبراهين لإثبات وقفها. ألغي المجلس عام 1951، المهتدي، **أوقاف القدس**، ص36-39.

40 الحسيني، **فلسطين والاعتداءات الإسرائيلية**، ص86-87.

41 المرجع السابق، 82-83.

42 بموجب قانون الأراضي العثماني قسمت أراضي الأوقاف إلى أراضي صحيحة، وهي التي يمتلك واقفها حق رقبتها ملكًا صحيحًا، وهي الأوقاف الذرية التي وقفها الأفراد المالكون لها لصالح ذريتهم من بعدهم، وهذه الأوقاف لا تجري عليها أحكام قانون الأراضي، ويقتصر النظر فيها وفقًا لأحكام الفقهاء .وأراضي غير صحيحة وتتألف من الأراضي الأميرية المملوكة من قبل الخزينة، واوقفت من قبل السلاطين والأمراء على وجوه الخير، وخصص منافعها للجهة الموقوفة لها؛ لمزيد من التفاصيل انظر :سمبسون، **فلسطين في تقرير الهجرة ومشاريع الإسكان والعمران**، ص 46؛ انظر :البديري، هند، **أراضي فلسطين**، ص35.

43 Porath, Yehoshua, *The Palestinian Arab National Movement, 1929-1939: From Riots to Rebellion*, Routledge, p.95.

44 الوثائق العربية،ملف رقم 1938/2/7016.3/3.25/10، ص 478

45 الشلبي، **التسجيل المجاني للأوقاف الإسلامية**، ص127.

46 دمبر، **سياسة إسرائيل**، 42.

47 وثائق مركز إحياء التراث . ملف رقم 60/ 1 / 5،10 / 35، 1935م 3-4.

48 وثائق مركز إحياء التراث . ملف رقم 60/ 1 / 5،10 / 35، 1935م 7.

49 وثائق مركز إحياء التراث . ملف رقم 60/ 1 / 5،10 / 35، 1935م 8.

50 وثائق مركز إحياء التراث . ملف رقم 60/ 1 / 5،10 / 35، 1935م 87-8.

51 وثائق مركز إحياء التراث . ملف رقم 60/ 1 / 5،10 / 35، 1935م 10-11.

52 وثائق مركز إحياء التراث . ملف رقم 60/ 1 / 5،10 / 35، 1935م، 12-14؛ دمبر، **سياسة اسرائيل**، ص42.

53 وثائق مركز إحياء التراث . ملف رقم 60/ 1 / 5،10 / 35، 1935م، 12-14.